الأنباء
الاحد 24 ابريل 2016

لا يجوز تخصيص إنتاج النفط والغاز دستوريا وقانونيا والمقترحات خارج هذا المجال

الصالح: «وثيقة الإصلاح» لم ولن تبيع أصول الدولة

محمود فاروق

أكد نائب رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح أن الاجراءات الداعمة لمسار «الاصلاح المالي والاقتصادي - المدى المتوسط» لا تعطي الحكومة أي صلاحيات لتجاوز القوانين الحالية أو تعديلها دون العودة الى مجلس الأمة، لافتا في الوقت ذاته الى أن هناك إجراءات في الوثيقة لا يتطلب إقرارها وتنفيذها سوى قرارات وزارية لإنجازها.

وقال الوزير أنس الصالح إن الوثيقة التي اعتمدها مجلس الوزراء بتاريخ 14 مارس 2016 تمثل التزاما حكوميا بنهج الإصلاح المالي والاقتصادي تنفيذا لسياسات ومستهدفات خطة التنمية للسنة المالية 2016/2017، التي أقرها مجلس الأمة في جلسته بتاريخ 17 يونيو 2015، كما تمثل التزاما دستوريا وقانونيا بالحفاظ على الثروة الوطنية والمال العام والالتزام بالإجراءات الدستورية لتحقيق أهداف الخطة.

وبين الوزير الصالح أن الوثيقة تمت مناقشتها في عدة اجتماعات موسعة في لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في مجلس الأمة بناء على طلب اللجنة، وتمت دعوة الإخوة أعضاء المجلس لمناقشتها وبحضور ممثلين عن مختلف المجالس العليا وجهات الاختصاص في الدولة والجهات ذات العلاقة من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وعدد من الخبراء والمختصين، وذلك بهدف الاستماع الى وجهات نظرهم والأخذ بتوصياتهم في مراحل تنفيذ الوثيقة.

وشدد الوزير الصالح على أن هناك الكثير من اللغط الذي يدور فيما يتعلق بموضوع الخصخصة، مؤكدا أن الحكومة لم ولن تتخلى عن دورها في توفير المنافع والخدمات للمواطنين، ولن تكون هناك عمليات بيع لأصول وموجودات الدولة لأفراد أو شركات خاصة لاحتكارها كما يتم تداوله أو تصويره.

عمليات التخصيص

وبين الوزير الصالح أن الحكومة ملتزمة بنص المادة رقم 4 من القانون رقم 37 لسنة 2010 بشأن تنظيم برامج وعمليات التخصيص والتي تنص على أنه «لا يجوز تخصيص إنتاج النفط والغاز الطبيعي ومصافي النفط

خصخصة إدارة التعليم والصحة فقط وليس نقل ملكيتهما إلى القطاع الخاص

الوثيقة لا تعطي الحكومة صلاحيات لتجاوز القوانين أو تعديلها دون موافقة مجلس الأمة

أنس الصالح

ومرفقي التعليم والصحة»، أي أن القانون حظر خصخصة الانتاج والتكرير في القطاع النفطي، لافتا الى أن ما ورد في الوثيقة مشروعات مقترحة في القطاع النفطي خارج المجالات المحظورة وفق المادة 21 من الدستور «الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك الدولة، تقوم على حفظها وحسن استغلالها، بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني»، بالإضافة الى الحظر الوارد في المادة 4 من قانون تنظيم برامج عمليات التخصيص.

التعليم والصحة

ولفت الى أن الوثيقة لم تتضمن خصخصة مرفقي التعليم والصحة، بل أشارت الى خصخصة عمليات إدارة المدارس والمستشفيات وهذه لا تمثل نقل ملكية مرافق التعليم أو الصحة للقطاع الخاص بل الاستعانة بخبرة القطاع الخاص المتخصص في الادارة من أجل رفع كفاءة ادارة الخدمات العامة تحت إشراف الأجهزة الحكومية الرقابية وأيضا رقابة مجلس الأمة.

برامج الخصخصة

وأوضح الوزير أنس الصالح أنه وفي جميع الأحوال فإن كل برامج الخصخصة لن تكون لبيع الدولة كما يثار، مشددا على أنه وفق مفهوم القانون هناك إجراءات معينة يلزم اتباعها قبل إجراء أي عملية للتخصيص، ناهيك عن أن القانون يوفر حماية كاملة لدور الدولة في المؤسسات التي يتم نقل ملكيتها عن طريق احتفاظها بـ«السهم الذهبي» الذي يخولها حق الاعتراض على أي قرار غير مناسب، كما يضمن القانون أيضا مشاركة المواطنين في عملية التخصيص، وهذا ما حرصت الوثيقة على تأكيده.

الخدمات العامة ستطرح في شركات مساهمة تتداول أسهمها وليس إلى شركات احتكارية

الاستعانة بالقطاع الخاص ستكون تحت إشراف الحكومة ورقابة مجلس الأمة

مناقشتها مع النواب لتأكيد روح التعاون الإيجابية ليكونوا شركاء في الإصلاح ورقباء على الأخطاء

بعض إجراءات الوثيقة لا تطلب تصويتاً نيابياً بل إصدار قرارات وزارية لإنجازه

وبين الوزير الصالح أن الوثيقة لا تطرح نقل الخدمات والمنافع العامة الى شركات احتكارية خاصة، بل تدعو الى تحويل بعض الأنشطة العامة ذات الطابع الاقتصادي الى شركات مساهمة عامة تتوزع فيها الملكية على قطاع عريض من المواطنين باكتتابات عامة وبمشاركة الدولة وحضورها التنظيمي والرقابي اضافة الى ضمان فتح باب المنافسة، كما تلزم بحماية الموظفين القائمين على رأس عملهم وتوفير فرص وظيفية جديدة للعمالة الوطنية وهي أحد أهم أهداف الوثيقة.

ودعا الوزير الصالح الى أهمية قراءة مضمون الوثيقة على نحو دقيق ومتكامل وليس مجتزئا، فقد أكدت الوثيقة على عدم امكانية نجاح أي برنامج للتخصيص اذا لم تواكبه إجراءات تعزز المنافسة، وأشارت الى أن تفعيل برامج التخصيص سيكون مرتبطا بتعزيز المنافسة وتفعيل النظم الخاصة بتشجيعها ومكافحة الاحتكار من خلال قانون حماية المنافسة 10 لسنة 2007.

مناقشة مع النواب

وقال الوزير الصالح إن معظم الإجراءات الإدارية التي تضمنتها الوثيقة لا تتطلب تصويتا أو مصادقة مجلس الأمة إلا أن مناقشتها مع النواب هو تأكيد على روح التعاون الإيجابي مع مجلس الأمة وليكونوا شركاء في الإصلاح ورقباء على الأخطاء وذلك لتحقيق مفهوم العمل البرلماني التشريعي والرقابي الذي تؤمن به الحكومة خلال فترة تطبيق الوثيقة سواء في المجلس الحالي أو المجالس المقبلة.

إصدار تشريعات

وجدد الوزير الصالح التأكيد على أن أي إجراء يتطلب إصدار تشريعات جديدة أو تعديل تشريعات قائمة حاليا لا يمكن أن يتم قبل أن يقوم ممثلو الأمة بمناقشة تلك التشريعات والتعديلات والموافقة عليها كل في حينه من خلال اللجان البرلمانية المختصة، ومن ثم عرضها على مجلس الامة للتصويت عليها، مرحبا في الوقت ذاته بكل الملاحظات الواردة من النواب أو من المختصين في القطاع الاقتصادي وكذلك المواطنون.

العجز المالي سيقفز إلى 51 مليار دينار حتى عام 2021

«الوثيقة» توفر على الدولة 15 مليار دينار خلال 5 سنوات

كشفت مصادر حكومية في وزارة المالية لـ «الأنباء» عن تقديرات الميزانية العامة للدولة خلال الـ 5 سنوات المقبلة (2016ـ 2021)، التي اظهرت ارتفاعا قياسيا في عجز الموازنة خلال تلك الفترة بنحو 51 مليار دينار (تعادل 170 مليار دولار).

وذكرت المصادر إلى ان تقديرات عجز الموازنة القياسية خلال السنوات الخمس المقبلة ستأتي في حال عدم تطبيق حزمة الاصلاحات الحكومية الواردة في وثيقة الاصلاح المالي.

وقالت المصادر ان اقرار الاصلاحات المالية سيوفر على الدولة نحو 14,6 مليار دينار تعادل 48,2 مليار دولار حتى العام المالي 2020ـ2021، حيث سيصل العجز في الموازنة خلال تلك الفترة الى نحو 36 مليار دينار، وهي تتعلق بالخمس سنوات المقبلة.

واوضحت المصادر ان احتساب العجز المالي للسنوات الخمس المقبلة جاء على افتراض ثبات المصروفات عند مستوياتها الحالية، التي بلغت في موازنة 2016/2017 نحو 18,9 مليار دينار، وهو الامر الذي يعني تجميد الرواتب وثبات الانفاق الاستثماري عند مستوياته الحالية البالغة نحو 3,2 مليارات دينار.

واشارت إلى انه تم احتساب متوسط سعر برميل النفط للسنوات الخمس المقبلة بين 25 و50 دولارا للبرميل، فيما ستكون نقطة التعادل في الموازنات القادمة عند مستويات 65 دولارا للبرميل.

تمويل العجز

اما بخصوص تمويل عجز الموازنة للسنة المالية الحالية 2016/2017، فقالت المصادر انه لم يتم استقرار الرأي على نسب محددة لتمويل العجز البالغ نحو 12,2 مليار دينار، سواء من ادوات الدين (السندات - الصكوك)، او استمرارية السحب من الاحتياطي عوضا عن طرح تلك الادوات التي ستكون تكلفتها اعلى بكثير على الدولة.

وذكرت المصادر ان المناقشات التي تدور حول آلية طرح ادوات الدين، من بينها ضرورة الطرح المبكر كأجراء استباقي قبل الرفع المتوقع للفائدة الأميركية، وهو ما سيزيد من كلفة عملية الطرح وبالتالي سيرفع اعباء الدين على الدولة. واوضحت ان اجراءات الطرح مازالت تجرى حتى الآن ولم يتم الانتهاء منها.

وثيقة الاصلاح

وتتضمن الوثيقة الحكومية للإصلاح المالي والاقتصادي 6 محاور، واهم ما ورد فيها: تخصيص 50٪ من رأسمال مشاريع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام والتي تطرح بين الاعوام 2016 و2019 للمواطنين، حيث سيكون مجموع حصص المواطنين 2,7 مليار دينار او ما يعادل 9 مليارات دولار، تطبيق ضريبة على ارباح الشركات والاعمال بنسبة 10٪ بعد عامين من التشريع، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة بـ 5٪ في يناير 2018، و40٪ من اسهم المشروعات التي سيتم تخصيصها ستكون للمواطنين وذلك ضمن برنامج نقل ملكية المشاريع العامة للمواطنين، وتخفيض نحو 10٪ من قيمة الدعم، والغاء أو خفض مصروفات دعم وقود السيارات، في حالة تبني تحرير الاسعار. ويذكر ان وزير المالية انس الصالح اكد على انه في حال ارتفعت أسعار النفط الى 100 دولار لن يتغير مضمون الوثيقة الإصلاحية الاقتصادية.

الموازنة الحالية

وتحمل الموازنة الحالية للدولة بعض التباين حيث ارتفع بند الرواتب إلى 10,3 مليارات دينار وبنسبة 4٪ عن موازنة العام الماضي والتي بلغ فيها نحو 10 مليارات دينار، فيما شهدت الموازنة خفضا في بند الدعومات إلى 2,9 مليار دينار مقابل 3,6 مليارات دينار للعام المالي الماضي وبنسبة تراجع بلغت 19,4٪ وبفارق يصل إلى 700 مليون دينار، ويعود ذلك إلى تراجع التكاليف الناتجة عن انخفاض الأسعار عالميا. ويشكل دعم السلع والخدمات في الموازنة الجديدة 15٪ من إجمالي المصروفات.

الإنفاق الرأسمالي

وشهد الإنفاق الرأسمالي بالموازنة نموا بنسبة 2,8٪ ليبلغ 3,26 مليارات دينار، مقابل 3,17 مليارات دينار للعام المالي 2015/2016، ليحافظ بذلك على معدلات نمو رغم تراجع الإيرادات وتهاوي أسعار النفط.

وتشكل الرواتب والدعوم نحو 70٪ من إجمالي الإنفاق العام للبلاد البالغ 18,9 مليار دينار لتستحوذ الرواتب بمفردها على 55٪ من الإنفاق. وعلى جانب الإيرادات، فقد قدرت الحكومة الكويتية إيرادات النفط بنحو 5,8 مليارات دينار على أساس سعر مقدر للنفط عند 25 دولارا للبرميل وبانخفاض حاد يبلغ 46٪ عن العام الماضي، فيما ستشكل الإيرادات النفطية نحو 78٪ من جملة الإيرادات التي تقدر بنحو 7,4 مليارات دينار.

الحبيب لـ «الأنباء»: لجنة حكومية موسعة لتصنيف الفنادق

عبدالرحمن خالد

قال الوكيل المساعد لقطاع السياحة في وزارة الاعلام جاسم الحبيب في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان الوزارة شكلت لجنة من عدة جهات حكومية تضم في عضويتها وزارة الداخلية ووزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية والبلدية وغرفة تجارة وصناعة الكويت والمطافي وتترأسها «الاعلام» مهمتها تصنيف الفنادق وفق المعايير المحددة.

وذكر الحبيب ان قطاع السياحة بدأ العمل خصوصا بعد انتقال الميزانية من وزارة التجارة والصناعة الى وزارة الاعلام، مبينا ان ذلك ساهم في فك الارتباط بين الوزارتين.

واضاف الحبيب ان هناك عدة توجهات في الفترة المقبلة لتنمية وتنشيط السياحة من قبل القطاع، مشددا على ضرورة وجود اطار تنظيمي وتشريعي لتنظيم السياحة في الكويت، مشيرا في الوقت ذاته الى ان القطاع يسهل عمليات تنشيط السياحة مع القطاع الخاص.

القرار يعمل على دعم الصناعات المحلية وبخاصة المنتجة منها

الخرافي: استثناء القطاع الصناعي من زيادة الكهرباء ترجمة لأهداف خطة التنمية

على خلفية توصيات اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة باستثناء القطاع الصناعي من رفع تسعيرة الكهرباء والماء، قدم رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي الشكر للسلطتين التشريعية والتنفيذية، حيث يعمل هذا القرار على تشجيع القطاع الصناعي مما يعكس تفهما تاما لدور القطاع الصناعي ومساهمته في نمو وازدهار الاقتصاد الوطني، وذلك ترجمة لأهداف خطة التنمية والتي أشارت إلى أهمية تشجيع الصناعات التحويلية لدورها البالغ في تنويع مصادر الدخل.

حسين الخرافي

وأشار الخرافي في بيان صحافي إلى أن الصناعيين المحليين يقدرون هذه الخطوة الإيجابية من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية والتي تعمل على دعم الصناعات المحلية وخاصة المنتجة منها، مشيرا إلى أهمية مثل تلك القرارات في إشاعة التفاؤل والأمل بين أوساط الصناعيين الذين لطالما عانوا من معوقات كثيرة أثقلت كاهلهم وحالت دون تطور الصناعة المحلية.

ودعا الخرافي إلى الاستمرار في هذا النهج والذي يعكس الحس الوطني ويحقق من دون شك الأمن الاستراتيجي للدولة وذلك من خلال مساهمة الصناعة في تعدد مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد على النفط خصوصا مع العجز المالي الذي تشهده الموازنة حاليا.

وأكد الخرافي على مؤازرة ومساندة القطاع الصناعي للتوجهات الحكومية ممثلة في وزارة التجارة وذلك في سبيل التصدي ومجابهة أي زيادة مفتعلة لأسعار البضائع والمنتجات المحلية، مشيرا إلى أن الأسعار المدعومة للكهرباء والماء تعد من أهم المزايا التنافسية المقدمة للمصانع المحلية وتحقق استقرار الأسعار.

في المكاسب المسجلة الأسبوع الماضي

«بيان»: البورصة الكويتية الأخيرة خليجياً

أشار تقرير إدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار إلى أن سوق الكويت للأوراق المالية شهد خلال الأسبوع الماضي أداء ضعيفا دفعه إلى إنهاء تداولاته الأسبوعية على تباين لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، ففي الوقت الذي تمكن فيه المؤشر السعري من مواصلة الارتفاع وتسجيل المكاسب للأسبوع الثالث على التوالي، وذلك في ظل استمرار عمليات الشراء والمضاربة على عدد من الأسهم الصغيرة، أنهى المؤشر الوزني و«كويت 15» تداولات الأسبوع في المنطقة الحمراء على وقع عمليات جني الأرباح التي استهدفت بعض الأسهم القيادية، لاسيما تلك التي حققت ارتفاعات سعرية جيدة في الأسابيع القليلة الماضية.

وقال التقرير إن سوق الكويت للأوراق المالية شغل المرتبة الأخيرة بين أسواق الأسهم الخليجية من حيث نسبة المكاسب المسجلة في الأسبوع الماضي، حيث أنهى مؤشره السعري تعاملات الأسبوع محققا ارتفاعا نسبته 0,88٪، في حين شغل سوق أبوظبي للأوراق المالية المرتبة الأولى بعد أن حقق مؤشره نموا أسبوعيا بلغت نسبته 2,25٪، وتبعته بورصة قطر في المرتبة الثانية بعد أن سجل مؤشرها ارتفاعا نسبته 1,54٪.

وجاءت السوق المالية السعودية في المرتبة الثالثة بعد أن أنهى مؤشرها تداولات الأسبوع مسجلا نموا نسبته 1,21٪، فيما شغل سوق دبي المالي المرتبة الرابعة بعد أن حقق مؤشره ارتفاعا نسبته 1,04٪، في حين سجل مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية مكاسب بلغت نسبتها 0,98٪ شاغلا بذلك المرتبة الخامسة.

hayat communications

شركة حيات للإتصالات ش.م.ك.ع.

دعوة
لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015

يسر مجلس إدارة شركة حيات للإتصالات ش.م.ك.ع دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015، المُزمع إنعقادها يوم الثلاثاء الموافق 3 مايو 2016 الساعة الحادية عشر والنصف ظهراً وذلك في مقر وزارة التجارة والصناعة، قاعة الدور الثالث ساحة (8).

البنود المُدرجة في جدول الأعمال كالتالي:-

جدول أعمال الجمعية العامة العادية لشركة حيات للاتصالات ش.م.ك.ع

1) سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والمصادقة عليه.
2) سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والمصادقة عليه.
3) الاطلاع على البيانات المالية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31، ومناقشتها والمصادقة عليها.
4) الموافقة على السماح للشركة بالتعاون والتعامل مع الأطراف ذات الصلة للسنة المالية النتهية في 2016/12/31.
5) الموافقة على تفويض مجلس ادارة الشركة بإعطاء الكفالات والرهن وعقد القروض وفتح الاعتمادات والحسابات البنكية وتحريكها وشراء العقارات وبيعها وتجديد العقود مع المصارف والتحكيم والصلح فيما تقتضيه مصلحة الشركة للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31.
6) الموافقة على اقتراح مجلس الادارة بعدم تخصيص مكافأة لأعضاء المجلس عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
7) الموافقة على اقتراح مجلس الادارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
8) الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة بعدم إقتطاع إحتياطي إجباري و إحتياطي إختياري للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
9) تفويض مجلس الإدارة بشراء و بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لما ينص عليه القانون رقم 07 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
10) إنتخاب مجلس إدارة جديد يتولى إدارة الشركة لفترة الثلاث سنوات القادمة (2016 إلى 2018).
11) الموافقة على إخلاء طرف السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم في كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
12) الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وتفويض مجلس الادارة في تحديد أتعابهم.

يرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة بمقرها الكائن في منطقة شرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس، مُصطحبين معهم شهادات الأسهم لإستلام بطاقة حضور الإجتماع أو توكيل من ينوب عنهم بموعد أقصاه 24 ساعة قبل الموعد المحدد لإنعقاد إجتماع الجمعية العمومية.

عامر أحمد بزيع الياسين
رئيس مجلس الإدارة